الحرس الثوري يستهدف طائرات «درون أميركية» بصواريخ روسية

«خطط طوارئ» أميركية ومساعٍ لنشر قوات لحماية الناقلات بالخليج

لمشاهدة الفيديو

صورة من تسجيل مصور بثه الجيش الاميركي قال انه لقارب من الحرس الثوري يزيل لغما بحريا لم ينفجر عن احدى الناقلتين المنكوبتين (ا.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: أعلنت واشنطن أنها بصدد وضع خطط طوارئ تحسبا لتدهور الأوضاع في المنطقة على خلفية الهجوم على ناقلتي النفط الخميس الماضي، وكذلك ما أعلنت عنه وسائل إعلام أميركية حول استهداف الحرس الثوري لطائرات أميركية مسيرة «درون» فوق مياه الخليج.

كشفت قناة «الحرة» الأميركية نقلا عن مصدر في وزارة الدفاع (البنتاغون)، أن الحرس الثوري الإيراني أطلق في الأيام الماضية وعلى دفعتين صاروخين روسيي الصنع من طراز «سام» في اتجاه طائرتين أميركيتين من دون طيار في «أجواء معينة» فوق مياه الخليج ومن دون أن يتمكن من إصابتهما. وذلك تأكيدا لمعلومات وردت على شبكات تلفزة أميركية.

وأضاف المسؤول، الذي تحدث إلى «الحرة» طالبا عدم الإفصاح عن هويته، أن الطائرتين الأميركيتين من طراز «أم كيو 9» لم تصبا بأي أذى وأن صاروخي الـ«سام» اللذين أطلقا في شكل عشوائي «سقطا في البحر».

من جهته، قال باتريك شاناهان القائم بأعمال وزير الدفاع الأميركي إن الإدارة الأميركية تركز على بناء إجماع دولي عقب الهجمات على ناقلات النفط التي اتهم الرئيس الأميركي دونالد ترامب إيران بالوقوف خلفها.

وأضاف شاناهان للصحافيين خارج مقر وزارة الدفاع (البنتاغون) أول من أمس أنه ومستشار الأمن القومي جون بولتون ووزير الخارجية مايك بومبيو يشتركون في نفس الهدف.

وعندما سئل في وقت لاحق عما إذا كان يدرس إرسال المزيد من القوات أو عتاد عسكري للشرق الأوسط، قال شاناهان للصحافيين «كما تعلمون، نحن دوما نجهز خطط طوارئ متنوعة». وتابع «عندما تنظرون إلى الموقف، سفينة نرويجية، وسفينة يابانية، والسعودية، والإمارات، و15٪ من تدفقات النفط العالمية عبر مضيق هرمز».

وأضاف «لذلك، نحتاج بالطبع الى إعداد خطط طوارئ تحسبا لتدهور الموقف. ونحتاج أيضا لتوسيع الدعم (الدولي) لنا في هذا الموقف».

وأوضح شاناهان أن دور «البنتاغون» سيشمل تبادل معلومات المخابرات مثلما فعلت القيادة المركزية بالجيش الأميركي يوم الخميس بنشرها تسجيل فيديو يعرض لقطات لدورية من الجيش الإيراني وهي تزيل لغما لم ينفجر من جانب إحدى الناقلتين.

وفي السياق، اتهم الرئيس الأميركي دونالد طهران بالوقوف وراء الهجمات على ناقلتي النفط، مستشهدا بالصور التي بثها الجيش الأميركي لقارب للحرس الثوري ينتزع «لغما بحريا لم ينفجر» من جسم إحدى الناقلتين.

لكن الرئيس الإيراني حسن روحاني تجاهل قضية الهجوم على الناقلات والاتهامات الأميركية وركز في كلمته أمام قمة منظمة التعاون وبناء تدابير الثقة في آسيا (سيكا)، بالعاصمة الطاجيكية (دوشنبه) أمس، على الاتفاق النووي. وتعهد بمواصلة تقليص التزامات بالاتفاق في ظل غياب «مؤشرات إيجابية» من الأطراف الموقعة الأخرى.

وهدد روحاني، بالانسحاب منه إذا لم تقدم باقي الدول على خطوات إيجابية تحمي مصالح إيران.

وأردف: «إيران مستعدة لجميع الاحتمالات، علقنا سابقا بعض تعهداتنا، وذلك لتحقيق التوازن في الاتفاقية، وإذا لم نحصل على أي رد من باقي الأطراف، فسنضطر إلى اتخاذ خطوات أخرى».

وقال إن بلاده «لن تلتزم بمفردها بالاتفاق النووي، وعلى الأطراف الأخرى المساهمة في حمايته»، في إشارة الى الدول الخمس التي التزمت بالاستمرار بالاتفاق بعد انسحاب واشنطن، لكن طهران هددتها باستئناف تخصيب اليورانيوم ما لم تقم بحماية الاقتصاد الإيراني من العقوبات الأميركية.

ولم يدل الرئيس الإيراني بتفاصيل عن الإجراءات التي ستتخذها بلاده كما لم يفصح عن المؤشرات الإيجابية التي تريد أن تراها.

وكانت فرنسا والدول الأوروبية الأخرى الموقعة على الاتفاق النووي قد قالت إنها تريد الحفاظ عليه، لكن الكثير من شركاتها ألغت اتفاقات مع طهران تحت الضغط المالي من الولايات المتحدة.

إلى ذلك، أفادت صحيفة «تايمز» البريطانية بأن دول الغرب تبحث خططا لنشر قوات لحماية السفن المدنية في الخليج العربي.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين غربيين أمس تقليلهم من شأن الأحاديث عن رد سريع محتمل على الحادث الأخير، مشيرين إلى ضرورة إكمال التحقيق فيما حصل، على الرغم من قناعتهم بأن إيران هي من يقف وراء الحادث الثاني من نوعه خلال نحو شهر.

في الوقت نفسه، شدد المسؤولون للصحيفة على ضرورة اتخاذ إجراءات لحماية الناقلات النفطية والسفن المدنية الأخرى في منطقة مضيق هرمز، وهو ممر بحري دولي استراتيجي وأهم شريان لتصدير النفط في العالم. وأشارت الصحيفة إلى أن النرويج واليابان والسعودية والإمارات تضررت جراء الحادثين اللذين حصلا خلال الأسابيع الخمسة الأخيرة، فيما تعد الصين والهند وكوريا الجنوبية من أكبر مستوردي النفط الخام الخليجي.

روحاني يعلن تقليص الالتزام بالاتفاق النووي ويدعو الأطراف الأخرى لحمايته

«مجلس التعاون» يدعو المجتمع الدولي للرد بحزم على استهداف الناقلات

عواصم ـ وكالات: دان الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية د.عبداللطيف الزياني أمس الهجوم الذي استهدف ناقلتي نفط في خليج عمان.

ووصف الزياني في تصريح صحافي الهجوم بأنه «تصعيد خطير وخرق لكل الاعراف والقوانين الدولية وتهديد مباشر لحرية الملاحة وإمدادات العالم من الطاقة كما انه يعرض الامن والسلم الاقليمي والدولي للخطر».

وقال ان هذا الهجوم عمل ارهابي يستدعي ان يسارع المجتمع الدولي برد صارم وحاسم ورادع لحماية خطوط الملاحة الدولية في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

كما دعت السعودية والإمارات العربية المتحدة أمس إلى تأمين إمدادات الطاقة في مياه الخليج بعد يومين على هجوم استهدف ناقلتي نفط قرب مضيق هرمز ما أثار توترا إقليميا جديدا.

ونقلت وكالة الأنباء الإماراتية (وام) عن وزير الخارجية الشيخ عبدالله بن زايد قوله في مؤتمر صحافي في العاصمة البلغارية صوفيا: «على المجتمع الدولي أن يتعاون من أجل تأمين الملاحة الدولية وتأمين وصول الطاقة». وحول الهجوم الشهر الماضي، قال الوزير الإماراتي إن «الأدلة التي جمعناها نحن وزملاؤنا من دول أخرى تشير بوضوح إلى أنها عملية تفجير من خارج السفينة تحت مستوى المياه والتقنية التي تم استخدامها والتوقيت والمعلومات التي جمعت قبل العملية واختيار الأهداف بدقة بحيث لا يتم غرق أو تسريب نفط من هذه السفن». وأضاف: «هذه القدرات غير موجودة عند جماعات خارجة عن القانون.. هذه عملية منضبطة تقوم بها دولة.. ولكن إلى الآن لم نقرر أن هناك أدلة كافية تشير إلى دولة بالذات».

من جهته، قال وزير الطاقة السعودي خالد الفالح بحسب ما نقلت وزارته إنه: «لا بد من الاستجابة السريعة والحاسمة لتهديد إمدادات الطاقة واستقرار الأسواق وثقة المستهلكين، الذي تشكله الأعمال الإرهابية الأخيرة في كل من بحر العرب والخليج العربي، ضد حلقات سلسلة إمداد الطاقة العالمية الرئيسة».

وكان يوتاكا كاتادا رئيس الشركة المشغلة ذكر الجمعة أن بحارة السفينة رأوا «جسما طائرا»، مضيفا: «تلقينا تقريرا يفيد بأن شيئا ما حلق باتجاه السفينة ثم وقع انفجار وثقبت» ناقلة النفط.

استثناء للعراق من العقوبات على إيران

أعلنت وزارة الخارجية الأميركية أمس، منح العراق استثناء لمدة 120 يوما إضافية من العقوبات الأميركية على إيران «للسماح بمواصلة سداد قيمة واردات الكهرباء من إيران»

وكان مسؤولون عراقيون اكدوا ان مدة السماح هي 3 اشهر فقط. ونقلت رويترز عن مصدرين حكوميين في العراق أن الولايات المتحدة سمحت للعراق باستيراد الغاز الإيراني لتزويد محطات الكهرباء لمدة ثلاثة شهور أخرى وذلك من خلال تمديد العمل بالاستثناء الممنوح لبغداد من العقوبات المفروضة على إيران.

وذكر أحد المصدرين، اللذين طلبا عدم نشر اسميهما، أنه جرى منح التمديد خلال محادثة هاتفية بين رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي ووزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو.

وقال مسؤول حكومي عراقي رفيع قريب على المفاوضات لفرانس برس، إن العراق ضمن تمديدا جديدا لمدة 90 يوما لاستيراد الطاقة الإيرانية بعد مفاوضات طويلة مع الولايات المتحدة حتى الأيام الأخيرة قبل انتهاء مهلة «الإعفاء» السابقة.

والإعفاء يعد أمرا حيويا بالنسبة للعراق الذي يقع في منطقة حرارية ساخنة وحيث تتجاوز درجات الحرارة هذا العام المعدلات الموسمية بكثير، ما يزيد استهلاك الكهرباء مع الخشية من تجدد التظاهرات المنددة بنقص الخدمات العامة والتي تنطلق في بداية الصيف.

المعارضة تدعو لتحقيق دولي حول فض الاعتصام.. والنائب العام يهدد بالاستقالة

البشير أمام قوس المحكمة الأسبوع المقبل والتهم.. «الثراء غير المشروع» و«حيازة نقد أجنبي»

عواصم ـ وكالات: أعلن النائب العام السوداني، وليد سيد أحمد أمس، أنه ستتم إحالة الرئيس المخلوع عمر البشير، إلى المحاكمة، الأسبوع المقبل، بتهمة حيازة نقد أجنبي والثراء غير المشروع.

وقال أحمد خلال مؤتمر صحافي أمس، إن التحريات اكتملت بشأن التهم الموجهة إلى البشير في البلاغ المفتوح ضده بحيازة نقد أجنبي والثراء غير المشروع.

وأضاف: سيحال البلاغ ضد البشير إلى المحكمة بعد انقضاء مدة الاستئناف المحددة بأسبوع.

وتابع أن التحري مستمر في دعاوى جنائية متعلقة بالفساد واختلاس المال، وفتحنا 41 دعوى ضد رموز من النظام السابق.

من جهة أخرى، نفى النائب العام ما قاله المتحدث باسم المجلس العسكري الانتقالي، شمس الدين كباشي، عن مشاركة النائب العام، ورئيس القضاء في الاجتماع الأمني لفض الاعتصام أمام مقر قيادة الجيش قبل أيام في الخرطوم وأدى الى توقف المباحثات بين المجلس وقوى الحرية والتغيير التي تقود الحراك الشعبي المعارض. وقال إن هذا الكلام «غير صحيح إطلاقا».

وأضاف: أوفدنا 3 من وكلاء النيابة للمشاركة في تنظيف وإخلاء منطقة «كولومبيا» بشارع النيل، ولم يتم إطلاق رصاصة واحدة بحضور وكلاء النيابة العامة.

وردا على اشتراط قوى الحرية والتغيير، اعتراف المجلس بارتكابه جريمة فض الاعتصام، ودعوته تشكيل لجنة تحقيق دولية لبحث ملابسات فض الاعتصام، للعودة الى المفاوضات، رفض أحمد تلك الدعوة وهدد في مؤتمر صحافي: «لن نمانع في تقديم استقالتنا إذا حدث تدخل في أعمالنا واختصاصاتنا».

وشدد على أن «التحقيقات التي تجريها النيابة العامة مستقلة، ونثق في مؤسساتنا الوطنية، ولا نساند الدعوة إلى تحقيق دولي بشأن فض الاعتصام».

وكان عضو سكرتارية تجمع المهنيين السودانيين الركيزة الأساسية في تحالف الحرية والتغيير، محمد ناجي الأصم، قال لصحيفة «الشرق الأوسط» أمس إن شرط تكوين لجنة التحقيق لا يعني انتظار نتائجها، ولكن الموافقة المبدئية على اللجنة «يمكن أن يكون أساسا لاستئناف العملية التفاوضية».

وأضاف الأصم: «سلمنا الوسيط الإثيوبي شروط واستحقاقات التفاوض المباشر، وبدوره نقلها إلى (العسكري)»، وتابع: «وجود الوساطة، ودعم المجتمع الدولي ومراقبته للعملية، يمكن من إكمال العملية السلمية حتى توقيع الاتفاق بين الطرفين».

وأشار الأصم إلى أن اعتراف المجلس العسكري بمسؤوليته عن فض الاعتصام في العاصمة الخرطوم والولايات «يجعل منه الخصم والحكم في آن واحد، ويشكك في نزاهة التحقيق الذي يجريه، ويعضد موقف قوى الحرية والتغيير في مطالبتها بتحقيق شفاف ومستقل».

وحول طلب رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد، الذي قام بجهود وساطة قبل أكثر من أسبوع، لنقل المفاوضات بين الجانبين إلى أديس أبابا، قال: «أوضحنا لمبعوثه الخاص أنه لا يوجد مبرر لنقل المفاوضات إلى الخارج لأنها لم تصل بعد إلى طريق مسدود»، وهو ما أعلنه ايضا المجلس العسكري رافضا نقل المفاوضات الى الخارج.

إلى ذلك، أعلنت جامعة الدول العربية أمس أن أمينها العام أحمد أبوالغيط سيزور السودان اليوم «اتساقا مع حرص الجامعة العربية على تحقق كامل الأمن والاستقرار في مختلف الدول الأعضاء بالجامعة».

وذكرت الجامعة العربية في بيان أن أبوالغيط سيلتقي خلال الزيارة كلا من رئيس المجلس العسكري الانتقالي الفريق اول عبدالفتاح البرهان وعددا من قيادات إعلان قوى الحرية والتغيير وممثلي القوى والحركات السياسية.

وأشار البيان إلى أن أبوالغيط سيحرص على أن يؤكد خلال الزيارة «محورية» التزام الأطراف السودانية بالمسار السلمي لتحقيق الانتقال السياسي الديموقراطي الذي يتطلع إليه أبناء الشعب السوداني في إطار سياق وطني خالص.

وأوضح أن أبوالغيط أنه سيؤكد كذلك ضرورة تجنب كل ما من شأنه أن يؤدي الى تأزيم أو تأجيج الموقف وتصعيده مع تأكيد التزام الجامعة العربية بدورها بمساندة السودان «بما يدعم أمنه واستقراره ووحدته الوطنية».

«الرئيس المخلوع» يكثر من «القفشات والضحكات»

وكالات: قام وفد من مفوضية حقوق الإنسان، بزيارة سجن كوبر، الذي يقبع فيه الرئيس السوداني المخلوع عمر البشير، وأكثر من 20 معتقلا آخرين من نظامه.

ونقلت وسائل إعلام سودانية عن مصادر وصفتها بالمطلعة، أن «البشير يقبع في غرفة صغيرة بها سريران، حيث كان معه رئيس البرلمان السابق، أحمد إبراهيم الطاهر، الذي أطلق سراحه». وحسب المصادر، فإن «البشير يتلقى الرعاية الطبية بانتظام وأطباؤه يشرفون على ذلك، وهو يكثر من القفشات والضحكات».

وأكد البشير، لوفد المفوضية، ان «النيابة السودانية بدأت فعلا التحقيق معه، مؤكدا أنه قال للفريق البرهان عندما جاء لتسلم السلطة منه على بركة الله» بحسب ما نقل موقع «روسيا اليوم».

وأجمع المعتقلون من رموز النظام السابق على ضرورة توجيه تهم قانونية لهم، وقالوا حتى الآن لم توجه لنا أي تهمة، وشكا النائب الأول السابق علي عثمان محمد طه من حرمانهم من أداء صلاة الجمعة 4 مرات، وقال: «سمح لنا بصلاة العيد ولن نسكت على المنع من صلاة الجمعة، وأكد انهم في انتظار توجيه التهم من قبل النيابة».

الرئيس المخلوع عمر البشير

هونغ كونغ تُعلّق مشروع «تسليم المطلوبين» والمحتجون يطالبون باستقالة الحكومة

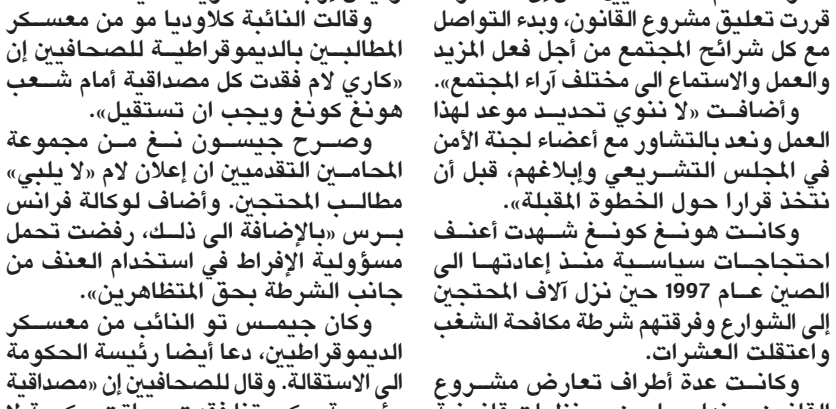

سيدات تشاركن في مظاهرة «أمهات هونغ كونغ ـ ضد الإبعاد» امس الاول (ا.ف.ب)

هونغ كونغ ـ أ.ف.ب: أعلنت هونغ كونغ أمس أن مشروع القانون المثير للجدل الذي يسمح بتسليم مطلوبين إلى الصين سيتم «تعليقه»، في رضوخ على ما يبدو للاحتجاجات غير المسبوقة التي شهدتها هذه المستعمرة البريطانية السابقة الأسبوع الماضي.

لكن معارضي مشروع القانون قالوا إن قرار الحكومة ليس كافيا، بينما أعلن منظمو الاحتجاجات أن تظاهرات اليوم الأحد ما زالت قائمة على الرغم من تعليق مشروع القانون.

وواجهت رئيسة حكومة هونغ كونغ الموالية لبكين كاري لام ضغوطا كبرى للتخلي عن مشروع القانون حتى من حلفائها السياسيين ومستشاريها. ويشكل قرارها تنازلا نادرا من قادة هونغ كونغ.

وقالت لام للصحافيين أمس إن «الحكومة قررت تعليق مشروع القانون، وبدء التواصل مع كل شرائح المجتمع من أجل فعل المزيد والعمل والاستماع الى مختلف آراء المجتمع».

وأضافت «لا ننوي تحديد موعد لهذا العمل ونعد بالتشاور مع أعضاء لجنة الأمن في المجلس التشريعي وإبلاغهم، قبل أن نتخذ قرارا حول الخطوة المقبلة».

وكانت هونغ كونغ شهدت أعنف احتجاجات سياسية منذ إعادتها الى الصين عام 1997 حين نزل آلاف المحتجين إلى الشوارع وفرقتهم شرطة مكافحة الشغب واعتقلت العشرات.

وكانت عدة أطراف تعارض مشروع القانون بينها محامون ومنظمات قانونية نافذة وغرف تجارة وصناعيون وناشطون وديبلوماسيون غربيون.

وذكرت صحيفة «ساوث تشاينا مورنينغ بوست» أن لام عقدت مساء أمس الأول اجتماعا طارئا مع مستشاريها فيما كان مسؤولون صينيون يجتمعون من جهتهم في مدينة شينزين المجاورة في محاولة لإيجاد وسيلة للخروج من المأزق.

وكانت لام التي عينتها لجنة مؤلفة إلى حد كبير من الموالين لبكين، ترفض سحب مشروع القانون، لكنها أقرت أمس بأن فريقها أساء تقدير مطالب الرأي العام.

وقالت «أشعر بالأسف الشديد للخلل في عملنا ولعدة عوامل أخرى تسببت بجدل وخلافات في مجتمعنا بعد فترات هدوء نسبي في السنتين الماضيتين».

وأعلن منظمو الاحتجاجات انهم لن يقبلوا سوى بسحب كامل لمشروع القانون وليس إرجاء التصويت عليه.

وقالت النائبة كلاوديا مو من معسكر المطالبين بالديموقراطية للصحافيين إن «كاري لام فقدت كل مصداقية أمام شعب هونغ كونغ ويجب ان تستقيل».

وصرح جيسون نغ من مجموعة المحامين التقدميين ان إعلان لام «لا يلبي» مطالب المحتجين. وأضاف لوكالة فرانس برس «بالإضافة الى ذلك، رفضت تحمل مسؤولية الإفراط في استخدام العنف من جانب الشرطة بحق المتظاهرين».

وكان جيمس تو النائب من معسكر الديموقراطيين، دعا أيضا رئيسة الحكومة الى الاستقالة. وقال للصحافيين إن «مصداقية رئيسة حكومتنا فقدت، وباتت حكومة لا يمكن ان تحظى بمصداقية للحكم بعد الآن».